ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
REGIONAL OFFICE PALESTINE

IDENTITY
هـــــــوية

# تأمين فرص تعليمية دامجة للأشخاص المعوقين

## خطوات فعالة لردم الهوة ما بين التشريع و التطبيق

العدالة الإجتماعية في الاردن
ورقة سياسات رقم.1

# تأمين فرص تعليمية دامجة للأشخاص المعوقين

## خطوات فعالة لردم الهوة ما بين التشريع و التطبيق

فريق العمل:
اي جي كارميل، رئيس وحدة الدراسات
علي البطران، منسق المشروع
محمد الحسيني، مدير

يتقدم مركز هوية بجزيل الشكر لكل من ساهم خلال المقابلات و مجموعات التركيز بتقديم وجهات نظرهم و آرائهم. وبالأخص، نود شكر كل من المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين ووزارة التربية و التعليم على تعاونهم التام مع جهودنا البحثية. إضافة الى ذلك، يشكر مركز هوية كل من آسيا ياغي، عبد الرزاق المحتسب، نبيلة غيشان و ربى حمّاد لجهودهم في تنسيق جلسات نقاشية ومجموعات تركيز فاعلة لإتمام هذه الورقة.

انتاج ورقة السياسات هذه تم بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الاقليمي فلسطين. محتوى هذه المطبوعة مسؤولية مركز هوية ولا يعبر بالضرورة تحت أي ظرف عن موقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الاقليمي فلسطين.

## ملخّص تنفيذي

لطالما التزم الأردن بحماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وضمان وصولهم لفرص التعليم العام. ففي عام ٢٠٠٧ صادق الأردن على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المعوقين، ووضع التشريعات الوطنية المستجيبة لها، ومن ثم خرج بالاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين.

ورغم أن السنوات الثماني للاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين على وشك الانتهاء في عام ٢٠١٥، فإنها لم تحقق أهدافها حتى اللحظة، ولم تتمكن من ترجمة التزامات الأردن التشريعية اتجاه الأشخاص المعوقين على أرض الواقع. وكنتيجة للهوة بين التشريع والتنفيذ، فإنه أصبح للطلاب من المعوقين الحق في الالتحاق بالمدارس الحكومية، إلا أن معظم هذه المدارس غير مؤهّلة لتلبية احتياجات هذه الفئة من الطلاب.

وقد أشارت كل من وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، إلى أن عدم قدرة المدارس العامة على تلبية احتياجات الطلاب المعوقين هي نتيجةً لعدم كفاية المخصصات المالية في الموازنة، إلى جانب الضغوط السكانية على المنظومة التعليمية خاصةً مع التدفق الكبير للاجئين.

ومع أن هذه القضايا حقيقية على أرض الواقع وأن نجاح المنظومة التعليمية الشاملة يعتمد على التزام مالي أكبر من الحكومة، إلا أن الخطوات الأساسية الأولى نحو المنظومة الشاملة لا تتطلب زيادة ضخمة في مخصصات الموازنة الحالية لدى أي من وزارة التربية والتعليم أو المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.

وبعد مراجعة العوائق أمام المحاولات السابقة المبذولة نحو تحقيق التعليم الدامج خلال السنوات الثماني السابقة، تقدم هذه الأطروحة توصياتها إلى وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين ومنظمات المجتمع المدني من أجل البدء باتخاذ الخطوات الأولى والفعالة من حيث التكلفة نحو التعليم الدامج. وقد ركّزت تلك التوصيات على ما يلي:

### زيادة الوعي:

- يجب أن تطلق مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لشؤون المعوقين حملات توعوية تستهدف أصحاب الإعاقات أنفسهم، بالاضافة الى التعريف بحقوق الأشخاص المعوقين، ومن ثم التوعية بأهمية تحقيق التعليم الدامج.
- جهود توعوية تخاطب المجتمع ككل، إلى جانب إطلاق مبادرات مركزة في المدارس، والتي عليها أن تركّز على تقبّل الإعاقة بحيث يدرك الشباب أن الإعاقة اختلاف وليست نقص.

### تدريب المعلّمين:

- رفع إمكانيات المعلمين في التعامل مع الطلاب من المعوقين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توزيع تدريبات مصوّرة غير مكلفة إلى المدارس بحيث تركز على: ١) أصول التدريس في التعليم الدامج، ٢) أساليب تدريس الطلاب ممن لديهم أشكال مختلفة من الإعاقات، و٣) توضيح الإجراءات الفعّالة التي من شأنها استيعاب الإعاقات واحتضانها.

### مساعدة المعلمين:

- يمكن وضع مجموعة من الآليات البسيطة من أجل التعويض عن الأعداد والمؤهلات غير الكافية للمعلمين، كوضع نظام مساعد أو برنامج راعٍ للدعم.

### تحليل إمكانية الوصول:

- يوجد عدد محدود من المدارس المتاحة أمام المعوقين لكنها بحاجة لاستغلال أفضل، إلا أن البيانات حول هذه المدارس غير كافية. من الضروري جمع المعلومات حول إمكانية الوصول إلى المدارس المؤهلة وتوفيرها للعامة.

### التعاون:

- يجب توضيح المسؤوليات المناطة بكل من المجلس الأعلى لشؤون المعوقين ووزارة التربية والتعليم، حيث أن التعاون المحدود بين الجهتين يؤدي إلى إضعاف فاعلية جهودهما المشتركة.
- يجب أن تعمل وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لشؤون المعوقين على التنسيق والتعاون مع مؤسسات الخدمة المجتمعية العاملة على قضايا المعوقين لكي يستفيد الطرفان من الخبرة الفعلية لهذه المؤسسات ولضمان وضوح السياسات والتعليمات أمام جميع الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

١. مقدمة ..... ١
١.١ الهدف من الدراسة ..... ١
١.٢ آلية الدراسة ..... ١
١.٣ ا لإحصائيات الرئيسية ..... ٢
١.٣.١ عدد مؤسسات التعليم الأساسي في الأردن ..... ٢
١.٣.٢ أعداد الأشخاص المعوقين في الأردن ..... ٢
١.٣.٣ نسبة الالتحاق للأشخاص المعوقين: نقص البيانات ..... ٣
١.٤ تعريفات متشعّبة للإعاقات ..... ٣
١.٤.١ الأثر التعريفي على الإحصاءات ..... ٣
١.٤.٢ إعادة تعريف الإعاقة ..... ٣
٢. لمحة قانونية ..... ٤
٢.١ التزامات الأردن التعليمية أمام العالم نحو الأشخاص المعوقين ..... ٤
٢.١.١ اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم ١٩٦٠ ..... ٤
٢.١.٢ اتفاقية حقوق الأطفال، ١٩٨٩ ..... ٤
٢.١.٣ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المعوقين، ٢٠٠٦ ..... ٥
٢.٢ السياسات التعليمية الوطنية في الأردن اتجاه الأشخاص المعوقين ..... ٥
٢.٢.١ دستور المملكة الهاشمية الأردنية، ١٩٥٢ ..... ٥
٢.٢.٢ قانون التربية والتعليم رقم ٣، ١٩٩٤ ..... ٦
٢.٢.٣ قانون حقوق الأشخاص المعوقين (رقم ٣١)، ٢٠٠٧ ..... ٦
٢.٢.٤ الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٥ ..... ٦
٢.٢.٥ برنامج إصلاح التعليم من أجل الاقتصاد القائم على المعرفة، ٢٠٠٩-٢٠١٥ ..... ٧
٣. في المدارس، لكن دون تعليم ..... ٧
٣.١ تطبيق التعليم الدامج في الأردن ..... ٧
٣.٢ التعليم الدامج لا يعني الدمج في المدارس ..... ٨
٣.٣ الفجوات بين القانون والتطبيق ..... ٩
٣.٣.١ المباني المدرسية ..... ٩
٣.٣.٢ المعلمين ..... ١٠
٣.٣.٣ غرف المصادر ..... ١١
٤. التعليم الدامج: نظرة أكثر شمولية ..... ١٣
٤.١ ما وراء الإصلاح القانوني ..... ١٣
٤.٢ التغيير الاجتماعي إلى جانب التغيير القانوني ..... ١٣
٤.٣ الخلل بالبداية: المشكلة لا تحل بالقانون فقط ..... ١٤
٤.٣.١ رفض المجتمع للتعليم الدامج ..... ١٤
٤.٣.٢ رفض المربّين للتعليم الدامج ..... ١٥
٥. توصيات ..... ١٦
٥.١ تعزيز الوعي ..... ١٦
٥.١.١ حملات التوعية الوطنية ..... ١٦
٥.١.٢ الوصول إلى الطلاب ..... ١٧
٥.٢ تحليل لإمكانية الوصول إلى مباني المدارس ..... ١٧
٥.٣ الدعم من غير معلّم ..... ١٧
٥.٣.١ نظام صديق ..... ١٧
٥.٣.٢ برامج الرعاية ..... ١٨
٥.٤ تدريب المعلمين ..... ١٨
٥.٤.١ التدريب المصوّر عبر الفيديو ..... ١٨
٥.٤.٢ تدريب المعلمين: الهدف الذي يجب تخصيص الدعم المالي له ..... ١٨
٥.٥ التنسيق ..... ١٩
٥.٥.١ التنسيق الحكومي الداخلي ..... ١٩
٥.٥.٢ التنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ..... ١٩

## ١. مقدمة

### ١.١ الهدف من الدراسة

صادق الأردن عام ٢٠٠٧ على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المعوقين، وفي نفس السنة التي وقع فيها تلك الاتفاقية (والتي تقضي بترجمة بنودها في التشريعات الوطنية)، أقر الأردن قانون حقوق الأشخاص المعوقين وأطلق استراتيجيته الوطنية الخاصة بالأشخاص المعوقين. وبهذه الوثائق الثلاث، ألزم الأردن نفسه بإجراء تحسين شامل لأوضاع الأشخاص المعوقين وضمان حقّهم في التمتّع بكافة حقوقهم.

وكجزء من الهدف العام، أدرك الأردن غاية أساسية تتمحور حول تحقيق التعليم الدامج: وهي فلسفة وممارسة تعليمية تقوم على مبادئ المساواة المجتمعية وتعزيز الفرص المتكافئة في التعليم أمام جميع الطلاب بغض النظر عن وجود إعاقة أم لا. ولا يضمن التعليم الدامج تمتّع جميع الطلاب المعوقين من حقوقهم بالتعليم فحسب، وإنما تعزز من إمكانية ممارسة ذلك الحق في بيئة متكاملة يتعلم الطلاب فيها معاً.

وبعد مرور ثمان سنوات من العمل على حقوق الأشخاص المعوقين، باتت الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين على وشك الانتهاء في ٢٠١٥؛ وعند النظر إلى ما تم تحقيقه على أرض الواقع، نجد أنه بالرغم من تحقيق تحسّن ملحوظ في حقوق الأشخاص المعوقين منذ إطلاق الاستراتيجية، فإن التغيير في مبدأ التعليم الدامج لم يطرأ بالشكل المطلوب. ورغم أن التشريع الأساسي في مكانه الصحيح، إلا أن معظم الطلاب من المعوقين لا يزالون يعتمدون على نظام الأيام الدراسية المنفصلة أو المدارس الداخلية أو الصفوف الخاصة وغرف المصادر المتواجدة ضمن المدارس العامة العادية. هذا النظام المنفصل في التدريس، يسلب من الأشخاص المعوقين إمكانية تمتّعهم بحقّهم في التعليم الدامج.

تقديراً للتحسينات التشريعية المهمة التي تمت اتجاه التعليم الدامج إلى جانب التدني الحالي في فرص التعليم الدامج، تبحث هذه الدراسة في الأسباب الضمنية وراء هذا الفرق الشاسع بين التشريع والتنفيذ، وتقدم التوصيات اللازمة من أجل المساهمة في معالجتها.

### ١.٢ آلية الدراسة

تم إجراء البحث في هذه الدراسة في فترة شهرين من بداية عام ٢٠١٥. بدأت البحوث المكتبية في فترة قام خلالها فريق البحث بمراجعة كل من: ١) المحتوى الأكاديمي فيما يتعلق بالتعليم الدامج والتعليم في الأردن؛ ٢) تقارير منظمات المجتمع المدني والمركز الوطني لحقوق الإنسان؛ ٣) التقارير التي أجرتها المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة؛ ٤) القوانين والسياسات الأردنية المتعلقة بوزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لشؤون المعوقين؛ ٦) الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرتبطة بالحق في التعليم وحقوق الأشخاص المعوقين.

ومن النتائج التي أفضت إليها البحوث المكتبية المبدئية، قام فريق البحث بصياغة خطط للمقابلات المباشرة ومجموعات البحث. وقام الفريق عبر تلك المقابلات بالحديث مع مجموعات مختلفة من المعنيين تناولت المواضيع التالية: ١) أهم الأرقام الإحصائية لدى وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى؛ ٢) مدراء مؤسسات المجتمع المدني والجهات المختصة بشؤون المعوقين؛ ٣) مدراء المدارس العامة ومعلمي الصف ومعلمي التربية الخاصة؛ ٤) إضافة إلى ممثلين عن مؤسسات التعليم الخاص التي تخدم الأشخاص المعوقين. في الوقت ذاته، قام مركز "هوية" بعقد ثلاث مجموعات تركيز في كل من معان ومادبا وعمان. شملت مجموعات معان ومادبا

معلمين وطلاب، أما مجموعة عمان فقد أجرتها منظمة المجتمع المدني "جمعية أنا إنسان" لحقوق المعوقين وحضرها عدد من الأشخاص المعوقين.

وإلى جانب المقابلات ومجموعات العمل، قام مركز "هوية" بإجراء استطلاع للرأي عبر الهاتف تواصل عبرها مع عينة من ٥٠٠ مواطن أردني. وهدف هذا الاستطلاع للوصول إلى شريحة أكبر من الرأي العام الأردني بحيث يصل مركز "هوية" إلى فهم أكبر للرأي العام الأردني حول الأشخاص المعوقين وقياس ردّات الفعل اتجاه توصيات الدراسة المؤقتة.

وقد أكد الأشخاص المعوقون ممن شاركوا في هذا البحث على أنهم كانوا مستثنون من الحوارات المتعلقة بحقوقهم. ومن أجل التعويض عن هذا الاستثناء والعمل على إدماجهم في الحوار، تلقي هذه الدراسة الضوء على الدور المهم لهؤلاء الأشخاص الذين شاركوا في البحث، فلضمان إدماج الأشخاص المعوقين وحماية حقوقهم وكرامتهم، لا بد من إيصال صوتهم[١].

## ١.٣ الإحصائيات الرئيسية

### ١.٣.١ عدد مؤسسات التعليم الأساسي في الأردن

يمتد التعليم الأساسي في الأردن من الصف الأول إلى العاشر، وهي مرحلة دراسية إلزامية لجميع الأردنيين ومجانية في المدارس الحكومية. وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، يوجد في الأردن ٣٣٠٣ مدرسة للتعليم الأساسي في الفترة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٣، ٢٣٠٠ منها حكومية و ٨٢٨ خاصة، وتدير الأنروا ١٧٢ منها في حين تقوم هيئات حكومية أخرى بالإشراف على ٣ مدارس[٢].

### ٢.٣.١ أعداد الأشخاص المعوقين في الأردن

في التعداد السكاني الأخير للأردن والذي أعدّ عام ٢٠٠٤، وجدت دائرة الإحصاءات العامة أنه يوجد ٦٢,٩٨٦ شخصاً معوقا في الأردن (من مجموع سكاني يبلغ ٥,١٠٣,٦٣٩)[٣]، وبذلك، فإن التعداد يشير إلى أن الأشخاص المعوقين يشكلون ما نسبته ١.٢٣% فقط من التعداد السكاني الأردني عام ٢٠٠٤.

وبحسب ما قاله مدير التخطيط والبحوث في المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين حسين أبو فراش، فقد قام المجلس مؤخراً بعمل اختبار ميداني في عمان والزرقاء بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، أظهر أن عدد الأشخاص المعوقين في هاتين المحافظتين يبلغ ١٢.١٢% من نسبة السكان (تعكس هذه النسبة حسابات على نطاق المملكة لعدد كبير من المنظمات العالمية)، إلا أن أبو فراش أكد أن النسبة الكلية للمعاقين في الأردن لا يمكن سوى تقديرها في هذه المرحلة[٤].

وأشار أبو فراش أن الآلية المتبعة في الفحص الميداني (بناءا على آلية مجموعة واشنطن لإحصاءات الاعاقة) هي ذاتها التي ستتبناها دائرة الإحصاءات العامة في تحديد عدد الأشخاص المعوقين في الأردن عند إجرائها مسوحات التعداد لعام ٢٠١٥ في تشرين القادم، وبالتالي فهو يؤمن بأن الأرقام في التعداد الجديد الذي سيطلق في ٢٠١٦ سوف تعكس بشكل قريب الأرقام الناتجة عن مسوحات المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.

---

١ جون رولز، نظرية العدالة، النسخة المعدلة (كامبردج، صحيفة جامعة هارفرد ١٩٩٩)، ٢٠٥-٢٠٦
٢ دائرة لإحصاءات العامة الأردنية، "الكتاب السنوي الإحصائي ٢٠١٣".
151.<http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/yearbook_2013.pdf>
٣ دائرة الإحصاءات الأردنية، "التعداد السكاني والإسكان ٢٠٠٤". <http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/>
٤ مركز "هوية"، مقابلة مع حسين أبو فراش، مدير التخطيط والبحوث للمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، ٢ شباط ٢٠١٥

### ١.٣.٣ نسبة الالتحاق للأشخاص المعوقين: نقص البيانات

تشير الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين الصادرة في ٢٠٠٧ إلى أن ٥٧% من الأطفال الأردنيين من المعوقين (بسن ٥-١٤) قد التحقوا بالتعليم الأساسي في ذلك الوقت، وقامت الاستراتيجية آنذاك بوضع هدف قياسي لتصبح النسبة ٦٥% عام ٢٠٠٩ وهدف أخير بنسبة ٨٠% للعام ٢٠١٥. بالنظر للأمر من الخارج نجد أن النسبة الأساسية للدمج تبدو جيدة جداً وأن أهداف الاستراتيجية تبدو واقعية وممكنة.

إلا أن الاستراتيجية اعتمدت عند وضع أهدافها وغاياتها على الإحصاءات السكانية المنبثقة عن تعداد ٢٠٠٤ للسكان، والتي أشارت أن عدد الأشخاص المعوقين يبلغ ١.٢٣% من نسبة السكان في المملكة. مع بالعلم بأن المجلس الأعلى والمنظمات غير الحكومية تقدّر الآن أعداد الأشخاص المعوقين بنسبة ١٣% من سكان المملكة، وترصد أيضاً زيادة سكانية في العقد الأخير، فإن عدد الأطفال المعوقين ممن يلتحقون بالمدرسة عند إطلاق استراتيجية الأشخاص المعوقين كان أقل من ١٠%.

هذا ولا تملك أي من وزارة التربية والتعليم ولا المجلس الأعلى لشؤون المعوقين (ولا دائرة الإحصاءات العامة) أرقام محدّثة حول عدد الطلاب المعوقين الملتحقين حالياً بالتعليم الأساسي. ورغم ذلك، حين تقوم دائرة الإحصاءات بتعدادها الجديد خلال هذه السنة، فمن المرجح أن تكشف نسبة التحاق أقل بكثير من تلك المدرجة والبالغة ٩٧ أو ٩٨%[٥].

## ١.٤ تعريفات متشعّبة للإعاقات

### ١.٤.١ الأثر التعريفي على الإحصاءات

إضافة إلى الأساليب المتشعبة في جمع البيانات وعدم نية العديد من الأردنيين في الكشف عن حالات الإعاقة، فإن عدم وجود إجماع على تعريف معنى الإعاقة زاد من تعقيد العملية الإحصائية الخاصة بالأشخاص المعوقين[٦]. وقد شطبت مجموعة من المسوحات والتعريفات الوطنية تصنيف بعض الحالات تحت اسم الإعاقة، مثل صعوبات التعلم والاضطرابات السلوكية، وركّزت الإعاقة بمفهومها على الاختلالات الجسدية[٧].

### ٢.٤.١ إعادة تعريف الإعاقة

يعرّف القانون الأردني لحقوق الأشخاص المعوقين (رقم ٣١ للعام ٢٠٠٧) الشخص المعاق بأنه أي شخص يعاني/تعاني من أي خلل دائم، جزئي أم كامل، يؤثر في قدراته/ها الحسية والجسدية والنفسية والعقلية، بدرجة تحد من قدرته/ها على التعلم والعمل أو إعادة التأهيل، أو بأي طريقة تمنعه/ها من أداء مهامه/ها اليومية الاعتيادية تحت ظروف مشابهة للأشخاص من غير الإعاقات[٨].

انسجاماً مع تعريف اللجنة العالمية لحقوق الأشخاص المعوقين لمفهوم "الإعاقة"، تعرّف الاستراتيجية الوطنية "الإعاقة" بأنها النقص في القدرة على القيام بالنشاطات اليومية أو ممارسة حق أو حرية أساسية على قدم

---

[٥] وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة بأن صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الإلزامي بالأردن بلغت ٩٧.١% لكلا الجنسين في ٢٠١٢. انظر قسم الإحصاءات للأمم المتحدة، "مؤشرات أهداف التنمية للألفية، ٢.١ صافي نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي في الأردن (المعدلة في ٧ تموز ٢٠١٤)" <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx> انظر أيضاً التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "استراتيجية مكافحة الفقر بالأردن"، ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٣.

[٦] علي عودات، "التعليم الدامج ضمن إطار العمل القانوني الأردني: نظرة على الواقع ومقترحات للمستقبل"، "المجلة العالمية للبحث الأكاديمي في علوم العمل والمجتمع، العدد ٤، رقم ٥ (٢٠١٤): ٢٢٠-٢٢٦.

[٧] انظر منى الحديدي، "البرامج التعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الأردن"، مجلة الإعاقات الفكرية والتنموية"، العدد ٢٣، رقم ٢، (١٩٩٨): ١٤٧-١٥٤

[٨] المملكة الهاشمية الأردنية، القانون رقم ٣١ للعام ٢٠٠٧، قانون حقوق الأشخاص المعوقين، البند (٢) (١).

٩ منظمة اليونسكو، اتفاقية مكافحة التمييز في التعليم ١٤ كانون الأول ١٩٦٠.

المساواة مع الآخرين، نتيجة لتراكم العوائق البيئية والمجتمعية والسلوكية إضافة إلى وجود خلل خلقي مرئي أو غير مرئي، أو علة نفسية أو فكرية[٩].

وفقاً لتعريف هذا القانون، توصف الإعاقة بأنها المحددات الشخصية للفرد الناتجة عن قدراته/ها الجسدية أو العقلية. إلا أن فهم الإعاقة بدأ بالتغير مؤخراً، بما يساعدنا في فهم الإعاقة على أنها العلاقة بين الشخص وبين محيطه/ها. ويوجد تعريف آخر للإعاقة لا يختلف كثيراً عن هذا في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المعوقين. حيث تشير الاتفاقية أن الأشخاص المعوقين هم من لديهم عاهات جسدية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأمد، والتي تؤدي في مواجهتهم للعراقيل إلى عدم المشاركة الكاملة والفاعلة في المجتمع بالتساوي مع الآخرين[١٠]. كما تدعو الاتفاقية إلى فهم أن "إعاقة" هي كلمة متطورة وأنها ناتجة عن التفاعل بين الأشخاص ممن لديهم خلل ومعوقات سلوكية وبيئية تمنعهم من المشاركة الفعلية والكاملة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين[١١].

## ٢. لمحة قانونية

### ١.٢ التزامات الأردن التعليمية أمام العالم نحو الأشخاص المعوقين

#### ١.١.٢ اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم ١٩٦٠[١٢]

١. صادق الأردن على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم عام ١٩٧٦

٢. وفي محاولة تحديد أشكال التمييز الممنوعة في التعليم ، يشير البند (١) من الاتفاقية بـ"الغاية من الاتفاقية، يشتمل مصطلح "التمييز" على أي تفرقة أو استثناء أو تحديد أو أفضلية..." "تهدف أو تؤثر في إلغاء أو إخلال المساواة في المعاملة في التعليم وخاصة في الأوجه التالية:

أ) حرمان أي شخص أو مجموعة أشخاص من فرص التعليم من أي نوع أو أي مرحلة.
ب) تحديد أي شخص أو مجموعة أشخاص بتعليم من مستوى متدن.
ت) وفقاً لبنود الفقرة ٢ من الاتفاقية، إنشاء أو الاحتفاظ بأنظمة أو جهات تدريسية منفصلة لشخص أو مجموعة من الأشخاص[١٣].
ث) فرض ظروف غير لائقة بكرامة الإنسان على أي شخص أو مجموعة أشخاص.

#### ٢.١.٢ اتفاقية حقوق الأطفال، ١٩٨٩[١٤]

- صادق الأردن على اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٩٠.

- وبعكس الوثائق السابقة، شددت هذه الاتفاقية على أن الإعاقة اختلاف لا يسمح التفريق بسببها.

- وبخصوص حقوق الأشخاص المعوقين، أشارت الاتفاقية "يجب أن يتمتع الطفل المعوق جسمياً أو عقلياً بحياة كريمة وكاملة، في ظروف تضمن له كرامته وتعزز اعتماده على نفسه وتسهّل مشاركته الفاعلة في المجتمع.

---

١٠ اتفاقية حقوق الأشخاص المعوقين، الفقرة التمهيدية (هـ). انظر أيضاً منظمة الصحة العالمية، "الإعاقة"
١١ المملكة الأردنية الهاشمية، الاستراتيجية الوطنية للمعوقين، عمان، ٦ شباط ٢٠٠٧.
١٢ منظمة اليونسكو، اتفاقية مكافحة التمييز في التعليم ١٤ كانون الأول ١٩٦٠.
١٣ وفقاً للفقرة ١ (ج)، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن البند ٢ (ج) ينص على: "إنشاء أو إبقاء مؤسسات تعليمية خاصة، إن لم يكن الهدف منها إقصاء أي مجموعة شرط توفير المرافق التعليمية إلى جانب تلك التي توفرها الجهات الخاصة، إذا تم تحديثها وفقاً لهذا الهدف، وإذا كان التعليم المقدّم يتوافق مع المعايير المطبقة والموافق عليها من قبل الجهات المعنية، خاصة في التعليم من المرحلة الدراسية نفسها".
١٤ الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٩
<http://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx>

- كما تشير إلى أن جميع الأطراف، وبحسب الموارد المتوفرة، أن تزوّد الرعاية الخاصة للأطفال المعوقين، ويجب أن تكون هذه الرعاية مجانية قدر المستطاع.

- وفيما يتعلق بحقوق التعليم للأشخاص المعوقين، فإن الاتفاقية تلزم الأطراف المعنية بتأمين حق الطفل بالتعلم، مع ضرورة توفير هذا الحق على نحو متنام وعلى قدم المساواة".

### ٣.١.٢ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المعوقين، ٢٠٠٦[١٥]

- صادق الأردن على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المعوقين في عام ٢٠٠٧.
- تعدّ الاتفاقية الأهم عالمياً فيما يتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، وتعتبر أساساً للاستراتيجية الأردنية الوطنية للمعوقين.
- تعتبر أيضاً أداة شاملة لحقوق الإنسان، فهي تحدد بدقة إطار عمل لضمان تطبيق الالتزامات وترسيخها[١٦].
- تناقش الاتفاقية مجموعة واسعة من القضايا بما فيها التعليم والعمل والصحة والضمان الاجتماعي، بحيث تخاطب كلاً منها من حيث التوفر وإمكانية الوصول لها والتكيّف وقبولها.
- وانسجاماً مع حقوق الأشخاص المعوقين في التعليم الدامج، أكدت الاتفاقية على ضرورة تأكد الأطراف مما يلي:
  - ألا يستثنى الأشخاص المعوقين من نظام التعليم العام بسبب إعاقاتهم، وألا يستثنون كذلك من التعليم الإلزامي المجاني، أو من التعليم الثانوي بسبب إعاقاتهم.
  - أن يصل الأشخاص المعوقين إلى فرصهم في التعليم الجيد والشامل والمجاني والتعليم الثانوي على قدم المساواة مع غيرهم في المجتمع الذي يعيشون فيه.
  - مكان إقامة معقول يتوفر فيه احتياجات الفرد الضرورية.
  - أن يحصل الأشخاص المعوقون على الدعم اللازم في نظام التعليم العام من أجل تسهيل العملية التعليمية الفاعلة لأجلهم.
  - اتخاذ الإجراءات الداعمة والفردية الفعّالة في بيئات تحفّز التطور الأكاديمي والاجتماعي، بما يتفق مع الهدف من عملية الدمج.

## ٢.٢ السياسات التعليمية الوطنية في الأردن اتجاه الأشخاص المعوقين

### ١.٢.٢ دستور المملكة الهاشمية الأردنية، ١٩٥٢[١٧]

- في ٢٠١١، تم تعديل الدستور، وتم إدخال فقرتين بخصوص الإعاقات وهي:
  - البند (٦) الفقرة (٥): "القانون يحمي الأمومة والطفولة والمسنين، ويبدي اهتماماً خاصة للأطفال وأولئك من المعوقين ويحميهم ضد أي أذى أو استغلال".
  - البند (٢٣) الفقرة (٢، د): "على قانون العمل أن يخصص تعويضاً خاصاً للعاملين الذين يعيلون عائلات، خاصة في حالات التوقيف عن العمل والمرض والإعاقة والطوارئ الناتجة عن العمل".

وبما أن أياً من الفقرتين السابقتين لا تستندان على أسلوب ذو أساس حقوقي أو تناقش التعليم على وجه الخصوص، فإن البند (٦) الفقرة (١) تشير إلى "أن جميع الأردنيين متساوون أمام القانون دون أي تمييز فيما بينهم في الحقوق والواجبات"، والفقرة (٣) من نفس البند تنص: "على الدولة أن تؤمن فرص العمل والتعليم قدر الإمكان، وأن تضمن الأمان والفرص المتكافئة لجميع الأردنيين".

---

[١٥] الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص المعوقين، ٢٤ كانون ثاني ٢٠٠٧، الفقرة (١).
<http://www.un.org/disabilities/documents/convention/convoptprot-e.pdf>

[١٦] جانيت لورد وميتشل أشلي ستين، "الدمج المحلي لقانون حقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المعوقين"، إصدارات الكلية، الأطروحة ٦٦٥، ٢٠٠٨. <http://scholarship.law.wm.edu/facpubs/665>

[١٧] المملكة الأردنية الهاشمية، الدستور الأردني وتعديلاته، منشورات مجلس النواب، ٢٠٠١.
<http://www.representatives.jo/pdf/constitution_en.pdf>

### ٢.٢.٢ قانون التربية والتعليم رقم ٣، ١٩٩٤[١٨]

القانون الرئيسي الذي يخاطب قضية التعليم في الأردن هو القانون رقم ٣ لعام ١٩٩٤. ينص القانون بإلزامية التعليم ويوضح فلسفة التعليم في الأردن وأهدافه وسياساته إلى جانب مهام وزارة التربية والتعليم. كما يحدد القانون أنظمة للكتب المدرسية والمناهج والامتحانات.

- لا يذكر القانون بالتحديد حق الأشخاص المعوقين في التعليم الدامج.
- لم يذكر موضوع الإعاقة في كلا بندي القانون.

١- البند (٥) الفقرة (و) تنص على أن المؤسسات التعليمية يجب أن توفر برامج للتعليم الخاص، وبرامج للطلبة المتفوقين والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

٢- البند (٤١) الفقرة (أ) تشير إلى ضرورة قيام وزارة التربية والتعليم بتطوير برامج للتعليم الخاص حسب ما تقتضيه قدراتها.

### ٣.٢.٢ قانون حقوق الأشخاص المعوقين (رقم ٣١)، ٢٠٠٧[١٩]

- في ٢٠٠٦، قامت لجنة برئاسة سمو الأمير رعد بن زيد بمراجعة قانون الأشخاص المعوقين لعام ١٩٩٣ من أجل ضمان أن يعكس متطلبات الاتفاقية العالمية لحقوق الأشخاص المعوقين، وبالتالي وضع القانون رقم ٣١ بديلاً لقانون عام ١٩٩٣.
- وانسجاماً مع تعريف اتفاقية حقوق المعوقين للإعاقة بأنها علاقة الفرد مع المجتمع والبيئة، يشدد القانون على الحاجة إلى تطوير البيئات لتلبّي احتياجات الأشخاص المعوقين.
- وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي الشامل، فيشترط القانون على الجهات المعنية ما يلي:

١- تزويد الأشخاص المعوقين بفرص التعليم العامة بما يتفق وإعاقاتهم عبر عملية الدمج.
٢- تبني برامج التعليم الدامج للطلبة المعوقين وزملائهم غير المعوقين وتنفيذ تلك البرامج ضمن إطار عمل المؤسسات التعليمية.
٣- توفير مرافق جيدة ومعقولة تساعد الأشخاص المعوقين على التعلّم والتواصل والحصول على التدريب وقابلية الحركة. ويجب أن تتألف هذه الخدمات من نظام بريل، لغة الإشارة للصم والبكم وغيرها من الأدوات والمعدات الضرورية.
٤- القيام بفحوصات تعليمية ضمن فريق عمل الفحص الشامل من أجل تحديد طبيعة الإعاقات ودرجاتها ومتطلباتها.
٥- توفير كادر تقني مؤهّل من أجل التعامل مع الطلبة المعوقين.
٦- تنفيذ برامج إرشادية وتوعوية وتوجيهية للطلاب المعوقين وأسرهم.
٧- توفير آليات حديثة لتدريس الطلاب المعوقين في مدارس القطاع العام والخاص، بما فيها تعليم الرياضيات ومهارات الحاسوب.
٨- توفير سبل التواصل مع الأشخاص المعوقين بما فيها أدوات ترجمة الإشارات.

### ٤.٢.٢ الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٥ [٢٠]

- استجابةً للإرادة الملكية عام ٢٠٠٦، قامت لجنة متخصصة بتشكيل الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين، والتي وافق عليها تباعاً جلالته في عام ٢٠٠٧. تعدّ هذه الاستراتيجية التي نفّذت على مرحلتين (٢٠٠٧-٢٠١٠ و ٢٠١٠-٢٠١٥)، أكثر شمولاً من قانون حقوق الأشخاص المعوقين.

---

[١٨] المملكة الأردنية الهاشمية، قانون التربية والتعليم رقم ٣ لعام ١٩٩٤.
<http://www.moe.gov.jo/Departments/DepartmentsMenuDetails.aspx?MenuID=324&DepartmentID=5>
[١٩] المملكة الأردنية الهاشمية، قانون حقوق الأشخاص المعوقين.
[٢٠] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (**اسكوا**)
<http://www.escwa.un.org/divisions/div_editor/Download.asp?table_name=divisions_other&field_name=ID&FileID=1194>

- وتتمحور أهدافها الأساسية حول إيجاد احترام أكبر لحقوق الأشخاص المعوقين وتعزيز اندماجهم في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية والعامة.
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف والتي من أهمها ضمان وصول الأشخاص المعوقين إلى التعليم الدامج، تحدد الاستراتيجية خمسة محاور للعمل وهي:

١- استحداث قوانين تعليمية تعكس بنود اتفاقية حقوق الأشخاص المعوقين لضمان وصول الطلاب المعوقين إلى التعليم الدامج في المدارس العامة.
٢- ضمان توفر مباني مدرسية يسهل الوصول إليها وتشتمل على البرامج التعليمية الخاصة بالأطفال من مختلق أشكال الاحتياجات في مختلف مناطق المملكة.
٣- المراجعة المنهجية للمدارس لتلبي احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات بما ينسجم مع قدراتهم وإمكاناتهم عبر كل المراحل الدراسية.
٤- تقوية القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم بحيث تتمكن من تطوير تدريب العاملين فيها وتمكّنهم من التعامل مع الطلاب المعوقين بمختلف أنواع إعاقاتهم.
٥- إعادة هيكلة مديرية التعليم الخاص لتصبح دائرة التعليم الخاص والتوجيه مع تعيين طاقم متخصص في جميع أنواع الإعاقات.

### ٥.٢.٢ برنامج إصلاح التعليم من أجل الاقتصاد القائم على المعرفة، ٢٠٠٩-٢٠١٥[٢١]

- المرحلة الثانية من برنامج إصلاح التعليم من أجل الاقتصاد كانت قد بدأت بعد اكتمال المرحلة الأولى للبرنامج (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، والتي تألفت من ٥ مكونات مصنفة لتزويد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم ما قبل الثالث بالمهارات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد القائم على المعرفة.
- يتعلق المكون الرابع من البرنامج بتطوير برامج العاملين في التربية الخاصة، والتي يندرج تحته التعليم الخاص في بند فرعي ٤.٣، ويهدف هذا البند إلى "تعزيز فرص الوصول إلى برامج التعليم الجيد والخدمات المتعلقة بالطلاب من المعوقين".
- يتألف البند الفرعي من خمس مناطق للتدخل وهي:

١- مراجعة وتطوير السياسات والأنظمة والإجراءات والممارسات.
٢- التطوير المؤسسي للمديريات المركزية والميدانية.
٣- تطوير وتوفير برامج وخدمات ومراجع للتعلّم الجيد.
٤- تدريب المعلمين وزيادة الوعي.
٥- تطوير وتوفير المرافق والمعدات اللازمة.

## ٣. في المدارس، لكن دون تعليم

### ١.٣ تطبيق التعليم الدامج في الأردن

رغم الالتزامات القانونية على الأردن بتطوير التعليم الدامج، إلا أن الفكرة تبقى عالقة في مرحلة النشوء[٢٢]، حيث يستمر الطلاب المعوقين بالتعلّم في بيئات منعزلة سواء في أيام دراسية منفصلة عن الآخرين أو في المدارس الداخلية أو المدارس المهنية الخاصة، أو حتى في غرف المصادر والصفوف الخاصة في المدارس الحكومية العادية[٢٣]. ويوجد عدد قليل من المدارس الخاصة في المملكة مثل مدرسة الجالية الدولية التي توفر فرص التعليم الدامج للطلاب المعوقين، إلا أن تكلفة هذه المدارس الباهظة تحول دون تمكّن الأغلبية من الالتحاق بها[٢٤]. وبالنسبة للغالبية العظمى من الأشخاص المعوقين من صغار السن، فخيارهم الوحيد في الأردن هو المدارس

[٢١] تمت عام ١٩٨٩ الموافقة على القانون المؤقت لرعاية الأشخاص المعوقين (رقم ٣٤)، وتمت الموافقة على الفاتورة المؤقتة في ١٩٩٣، وظهر قانون رعاية الأشخاص المعوقين رقم ١٢ (١٩٩٣) حيز الوجود.
[٢٢] المملكة الأردنية الهاشمية، الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين، الفصل ٣
[٢٣] البنك الدولي، "برنامج إصلاح التعليم من أجل الاقتصاد القائم على المعرفة – المرحلة ٢": وثيقة بيانات المشروع، المرحلة التقييمية، تقرير رقم AB4460، ١٩ أيار ٢٠٠٩ -<http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2009/01/30/000104615_20090203101235/Rendered/PDF/JO010ERfKE0II01aisal0Stage010Jan.28.pdf>
[٢٤] حمزة محمود السهور وأزنان تشي أحمد، "التوجه نحو التعليم الدامج للطلاب المعوقين في الأردن: علم، ممارسة ومبادئ، "المجلة العالمية للبحوث المتقدمة"، العدد ٢، رقم ١ (٢٠١٥): ٢٦٨.

الحكومية العامة والمدارس الخاصة التي توفرها الحكومة، علماً بأن المدارس الخاصة لا توفر برامج التعليم الدامج.

وتتباين جودة المدارس الخاصة بشكل كبير، [٢٥] وتتسبب قدرتها الاستيعابية وتوزيعها الجغرافي المحدود في منع بعض الطلاب، خاصة أولئك المتواجدون في المناطق النائية من المملكة، من الوصول إليها. ولكن رغم هذه الاعتبارات، إلى جانب عدم قدرة المدارس الخاصة على منح التعليم الدامج، تستمر هذه المؤسسات المنفصلة بتمثيل الاستراتيجية الرئيسية لوزارة التربية والتعليم في تناولها قضية الطلاب من المعوقين. وفي مقابلة مع مركز "هوية" أشارت عبير شحاتيت، رئيسة قسم صعوبات التعلم في دائرة التربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم، بأن التعليم الدامج فكرة جيدة إلا أنها تشكل سياسة من سياسات الوزارة، تركز بشكل رئيسي على المستقبل أكثر من الحاضر[٢٦].

### ٢.٣ التعليم الدامج لا يعني الدمج في المدارس

الطلاب غير القادرين على الالتحاق بالمدارس الخاصة ويختارون مدارس القطاع الحكومي بديلاً لها، يتم قبولهم فقط لأن المدارس الحكومية مطالبة قانونياً بأن تكون شاملة، فيمكن للطالب دخول المدرسة، إلا أن الطلاب من المعوقين لا يتم إدخالهم في عملية التعليم الدامج. ففي مقابلات ومجموعات بحثية مع طلاب من المعوقين وبين معلمي المدارس الحكومية، أكّد المشاركون على أنه بالرغم من التحاق عدد كبير من الأشخاص المعوقين في المدارس الحكومية، إلا أن دورهم لا يتعدى الجلوس في الغرفة الصفية، دون إمكانية متابعة المعلم أو الوصول إلى التوجيه الإضافي المطلوب ولا المواد التي تمكّنهم من فهم دروسهم.

**أهمية توفّر المرافق الصحية سهلة الاستعمال**

أحد الطلاب الخرّيجين حديثاً ويعمل في أمانة عمان الكبرى قال لمركز "هوية" بأن المدرسة الوحيدة التي كان يمكنه الالتحاق بها لا تحتوي على حمام يمكنه دخوله بكرسيه المدولب، مما اضطره للذهاب إلى المنزل كل مرة احتاج فيها الدخول إلى الحمام.

الطلاب المعوقين في هذه الحالة يتمتّعون فقط بالحق القانوني الممنوح لهم في التعليم الدامج (وبالتالي يعززون الإحصاءات الملفتة في التعليم التي يحظى الأردن من خلالها بالكثير من الإعجاب)، إلا أن هؤلاء الطلاب في واقع الأمر لا يستفيدون بالكامل من حقوقهم وحرياتهم في التعليم[٢٧].

هذه الازدواجية المؤسفة منتشرة جداً في الأردن، ففي استطلاع رأي عبر الهاتف أجري لغايات تخدم هذا البحث مع عينة مثّلت ٥٠٠ مواطن أردني، وجد أن ١٥% فقط من المشاركين أبدى اعتقاده بأن قطاع التعليم الحكومي يلبي احتياجات الطلبة المعوقين بالدرجة الكافية[٢٨].

---

[٢٥] وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن توفيرخدمة التعليم ضمن مدارسها العامة الـ ٣,٦٩٤ إلا أن وزارة التنمية الاجتماعية تساهم في رعاية الأشخاص المعوقين العقلية. ومن ضمن مؤسسات التعليم العامة والخاصة الـ ٢٧٢ في الأردن تدير وزارة التنمية الاجتماعية ٢٧ مؤيية منها، ١٧ منها تعمل يومياً و ٥ تعمل ليلاً ونهاراً، و٥ منها مهنية. أما الـ ٢٤٥ الباقية، ١٧٩ منها خيرية من منظمات غير حكومية، و٦٦ منها مؤسسة خاصة تعمل مقابل رسوم.

[٢٦] رغم أن عدد المؤسسات الخاصة التي توفر تعليماً جامعاً يعدّ محدوداً، هناك عدد أقل يوفر برامج معدّلة أكثر من مجرّد التكيّف والتطوير، من أجل العمل على إدماج الأشخاص المعوقين.

[٢٧] التعليقات حول نوعية التوجيه في المدارس الخاصة كان متنوعاً جداً، فبعض المشاركين في المقابلات ومجموعات العمل كان راضياً بنوعية التوجيه الذي تلقّوه من المدارس الخاصة، في حين أشار البعض إلى أن بعض المعلمين في مدارس الصم والبكم لم يكونوا على دراية بلغة بريل أو الإشارة.

[٢٨] مركز "هوية" مقابلة مع أشارت عبير شحاتيت، رئيسة قسم صعوبات التعلّم في دائرة التربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم، ٢٤ شباط ٢٠١٥.

## ٣.٣ الفجوات بين القانون والتطبيق

### ١.٣.٣ المباني المدرسية

عند إطلاق الاستراتيجية الوطنية لشؤون الأشخاص المعوقين في ٢٠٠٧، حددت عدداً من الصعوبات والتحديات الأساسية التي قد تواجه جهودها من أجل ضمان فرص التعليم الدامج للأشخاص المعوقين[٢٩]. كان التحدي المدرج الأول هو إمكانية الوصول الصعبة إلى المدارس، فقد كان بعضها قائماً في مبانٍ مستأجرة[٣٠]. وفي مقابلات مركز "هوية" أكد كل من وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين أن تحسين الوضع الفيزيائي للمدارس العامة محور أساسي في عملهم ومن أولى أولوياتهم، من أجل مساعدة الأشخاص المعوقين في الوصول إلى التعليم الدامج.

وعلى الرغم من إدراك ضرورة تحسين الوصول إلى مباني المدارس، إلا أن المعلمين والطلاب والطلبة من المعوقين في مقابلات ومجموعات عبر مركز "هوية" أكدوا أن تغييرات طفيفة جداً في الوصول إلى المدارس قد لوحظت خلال الثماني سنوات الماضية. وحين طلب إليهم إعطاء أمثلة عن المدارس الممكن الوصول إليها، ركّز الطلاب المعوقين ومؤسسات المجتمع المدني على صعوبة إيجاد الأشخاص المعوقين لمدرسة حكومية واحدة تتمتع بإمكانية وصول سهلة. ولا تعني هذه الإجابات بالضرورة عدم حدوث أي تطوير في البنية التحتية، إلا أنهم أشاروا إلى التأثير المحدود لأي تطورات حدثت بخصوص الفئة المستهدفة، إلى جانب النقص الشديد في البيانات المتعلقة بأي تطور على إمكانية الوصول إلى المدارس[٣١].

وحالياً يوجد نقص في المعلومات حول عدد المدارس العامة المتاحة إضافة إلى ما هي المدارس ذات إمكانية الوصول المرنة. ولم تكشف أي من وزارة التربية والتعليم ولا المجلس الأعلى عن المعلومات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى المدارس الحكومية المتاحة[٣٢].

هذه المعلومات ليست متاحة للعلن فقط، وإنما يبدو أن عملية تطوير إمكانية الوصول للمدارس لا يتم مراقبتها داخلياً، علماً بأن المجلس الأعلى هو المسؤول عن مراقبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمعوقين بشكل عام وأن وزارة التربية والتعليم مناط بها تنفيذ تطبيق الاستراتيجية بشكل مباشر اتجاه التعليم الابتدائي، وأن على أحد الأطراف متابعة الإحصاءات طويلة الأمد فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية. ولكن عند قيام مركز "هوية" بسؤال المجلس الأعلى عن عدد المدارس العامة المتاحة كانت الإجابة بأن الوزارة على الأرجح من يجمع مثل تلك الأرقام. وحين وجّه السؤال ذاته إلى وزارة التربية والتعليم طُلب إلى المركز مراجعة المجلس الأعلى بهذا الخصوص.

**التدفئة المركزية**

أشار طالب جامعي من عمّان أن نقص الدفئة في مدرسته الحكومية كان مشكلة تؤثر في جميع الطلاب، إلا أن تأثيرها كان سلبياً جداً بالنسبة له، ونظراً لعدم قدرته على استخدام رجليه، ذكر أنه لم يكن قادراً على التحرك ليشعر بالدفء كالآخرين حين تكون غرفة الصف باردة. فكان يبقى شعوره بالبرد مسيطراً عليه لدرجة أنه يفقد تركيزه على الدرس.

وانطلاقاً من أهمية التدفئة، قام جلالة الملك عبد الله الثاني عام ٢٠١٥ بتوجيه الحكومة من أجل تركيب التدفئة المركزية في كل مدارس المملكة.

ورغم عدم توفر الأرقام، فإن الوزارة والمجلس وعدد آخر من المساهمين المحليين والعالميين قد قاموا بتجديد وتحقيق إنجازات في بعض المدارس منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين. ورغم ذلك، فبالنسبة للطلاب من المعوقين والمنظمات المدنية العاملة على قضايا فردية من الإعاقات، فإن المباني المحسّنة وحتى المدارس الجديدة لم تهيّأ بالكامل لالمعوقين، فالعديد من التحسينات المرتبطة بالإعاقات، تبدو تكميلية أكثر منها عملية.

---

[٢٩] محاولة لشرح الفرق بين تفعيل الحقوق والتمتع بها، انظر نيكولاس ولترستورف، "العدل في المجتمع لكن بلا عدالة مجتمعية"، فيلوسوفيا العدد ٤١ (٢٠١٣): ٣٨٤.

[٣٠] حين سؤل المشاركون في البحث عن "هل يحظة الأشخاص المعوقين بالرعاية الكافية في نظام التعليم؟"، كانت الإجابة بالنفي بنسب٦٠.٢٦% والإجابة بالموافقة بنسبة ١٥٣٨% وأشار ٢٤.٣٦% منهم بعدم التأكد.

[٣١] المملكة الأردنية الهاشمية، الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين، الفصل ٣.

[٣٢] في مقابلة مع مركز "هوية" في ٢٤ شباط ٢٠١٥، أشارت دائرة التخطيط في زارة التربية والتعليم بأنه خلال السنة الدراسية ٢٠١٣-٢٠١٤ اعتمدت الوزارة على ٨٩٣ بمنىً مستأجراً.

وقد أكد عدد من طلاب المدارس العامة من المعوقين لمركز "هوية" بأنه حين تم تجديد مدارسهم، تم إجراء تغييرات سطحية فقط، فبعض المدارس على سبيل المثال قامت بإنشاء ممرات للكراسي المدولبة خلال الثمان أعوام الماضية، إلا أنها كانت قريبة جداً من مواقف السيارات مما جعل تلك الممرات غير مفيدة وبلا جدوى. وكذلك الأمر عند قيام بعض المدارس بتهيئة مرافق صحية ذات إمكانية وصول سهلة، فقد كانت تنقصها عمليات الصيانة الدورية، وفي بعض الأحيان، كانت تستخدم المدارس تلك المرافق كأماكن للتخزين.

### ٢.٣.٣ المعلمين

يضاف إلى صعوبة الوصول إلى المدارس الحكومية من ناحية التصميم، ألقت الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين الضوء على العديد من العيوب التصميمية: ١) عدم ملائمة البرامج التعليمية في التعامل مع الطلاب ذوي صعوبات ذهنية وتعلّمية، ٢) عدم قدرة الخرّيجين الدامجيين حاملي شهادة البكالوريا في التعامل مع الأشخاص المعوقين خاصة فيما يخص لغة بريل ولغة الإشارة، ٣) نقص الكفاءات وهجرتها خاصة المختصة بشؤون الإعاقات[٣٣].

وفي ضوء هذه القضايا، قام المجلس الأعلى لشؤون المعوقين بتحديد العيوب التعليمية كأولوية لها وقامت تباعاً بتوقيع مذكرة تفاهم واتفاقيات مع وزارات ومنظمات أخرى من أجل تنفيذ برامج تدريب. ورغم ذلك، فإن حقيقة أن مدة الاستراتيجية قد شارفت على الانتهاء، فقد تم تنفيذ القليل من تلك المشاريع حتى هذا اليوم وكان تأثيرها محدوداً جداً على الفئة المستهدفة.

في مقابلة مع مركز "هوية" أشارت رئيس دائرة التعلّم لالمعوقين في وزارة التربية والتعليم إلى أن التدريب على التعليم الدامج لا يزال في طور النمو[٣٤]. وبالنظر إلى التدريبات المنفّذة سواء بالتعاون مع المجلس الأعلى أو المنظمات الأخرى (رقم أن عدد المعلّمين المدرّبين كعدد المدارس المجددة يبقى غير متوفراً)، فقد أشارت شحاتيت أن دائرتها خططت لتطوير برامج التدريب في المستقبل، كما ذكرت أن قسمها قد طلب مؤخراً من قسم التدريب تصميم موادٍ للتعليم الدامج (لكنها لم تكن جاهزة حينها).

وركّزت مقابلات ومجموعات عمل مع مديري ومدرّسي المدارس العامة على أن المعلمين لم يحصلوا بعد على التدريب الكافي من أجل التعامل مع الأشخاص المعوقين. فهم لا يخضعون سوى إلى فترة تدريب قصيرة بعد تحصيلهم شهادة البكالوريوس وقبل وقوفهم أمام الطلاب في الغرف الصفية، دون الحاجة إلى أخذ شهادة خاصة بالتدريس. وخلال هذا التدريب القصير، يتم تخصيص وقت قليل جداً – إن وجد- من أجل بناء قدرات المعلّمين لتدريس الطلاب المعوقين أو إدارة بيئات التعليم الدامج[٣٥]. وقد أكد معظم المعلّمين المشاركين في بحثنا أنهم يشعرون بأنهم غير جاهزين للتدريس في أوضاع شمولية، بسبب عدم التركيز على الطلاب المعوقين في تدريبهم[٣٦].

وبعد إتمام تدريب ما قبل العمل، حصل المعلمون أيضاً على الحد الأدنى أثناء تدريبهم خلال العمل[٣٧]؛ وبالرغم من أن بعض المديرين أشاروا أن هذا النقص يعود على عدم رغبة المعلمين بالعموم بحضور حصص التدريب مساءً بعد يوم كامن من العمل في التدريس، حيث اشتكى الكثير من المعلمين بأن عدداً قليلاً جداً من البرامج التدريبية قد عرضت عليهم. كما أشاروا أنه حين تتوفر تلك البرامج، لا تصلهم اللبلاغات حولها بالشكل الكافي، مما يجعل حضور المعلمين إليها صعباً. ونتيجة لعدم حصول المعلمين على التدريب الكافي عاى التربية الخاصة، يعامل العديد من المعلمين الطلاب المعوقين كغيرهم من الطلاب، دون تقديم مواد أو دعم إضافي.

---

[٣٣] وجد نقص غير مباشر في التطوّر الملاحظ في نظام التعليم العام في المسوحات الهاتفية، ورغم تركز الحكومة طويل الأمد على زيادة نوعية التعليم العام، إلا أنه وبسؤال المشاركين: "هل تعتقد أن التعليم الابتدائي والثانوي قد تطور خلال العقد الماضي في الأردن؟"، أجاب ٦٩.٧٤% بالنفي، و ٢٥% بالإيجاب و ٥.٢٦% بعدم التأكد من الجواب.

[٣٤] نوّه أحد الموظفين بأنه قد وضع خريطة للمدارس ذات إمكانية الوصول المرنة وقدّمها إلى وزارة التربية والتعليم إلا أن الوزارة لم تكن مهتمّة بها.

[٣٥] المملكة الأردنية الهاشمية، الاستراتيجية الوطنية لالمعوقين، الفصل ٣

[٣٦] مركز "هوية"، مقابلة مع عبير شحاتيت.

[٣٧] منى عمرو "تدريب المعلم حول التعليم الدامج في العالم العربي: قضية الأردن"، توقعات العدد ٤١، رقم ٣ (٢٠١١) ٣٩٩-٤١٣؛ كريستن روجمان ومنار شكري "بيداغوجيا التعلّم التفاعلي كمبادرة للإصلاح: قضية الأردن" واشنطن العاصمة: المركز الأمريكي للبحوث، ٢٢ كانون ثاني ٢٠١٠؛ وجمال الخطيب "مسح حول معرفة معلّمي القطاع العام بالإعاقات في التعلّم في الأردن"، الصحيفة العالمية للتربية الخاصة العدد ٢٢ رقم ١ (٢٠٠٧): ٧٢-٧٦

أشار طلاب المدارس العامة (المعوقين والطبيعيين) ممن شاركوا بمجموعات البحث أن المعلمين والمدراء نادراً ما يقومون بتعديلات حتى لو كانت بسيطة وغير مكلفة في المدرسة من أجل المجتمع المدني الطلاب المعوقين. فمثلاً، أشار طالب ذو إعاقة بصرية بأنه على الرغم من حاجته للجلوس قريباً من اللوح لرؤية ما يكتب عليه، قلّما يتّخذ المعلمون الجهد المطلوب لضمان مكان جلوسه. ينطبق الأمر ذاته على عدد من الطلاب المعوقين الحركية، حيث أكد بعضهم أن الإجراءات اللازمة لا تتم باستمرار لضمان وصولهم إلى الصف بسهولة. وأشاروا أن ممرات أو مصاعد المدارس غير متاحة، وأن الإدارة غالباً ما تضع صفوفهم في الطوابق الأولى والثانية رافضين إنزالها إلى موقع ملائم في الطابق الأرضي ليسمح بوصول مستخدمي الكراسي المدولبة.

ورغم حقيقة أن الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين قد حددت "عدم مرونة ونقص ميزة التكييف للمناهج بما يلبي الاحتياجات الفردية والجماعية للطلاب المعوقين" كعائق كبير أمام التعليم الدامج، يبدو أن القليل من التغيير قد تم إحداثه خلال الثماني أعوام الماضية[٣٨].

### ٣.٣.٣ غرف المصادر

أكد ممثلون عن وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين بأن غرف المصادر في المدارس الحكومية تستخدم كوسيلة أساسية لضمان وصول الطلبة المعوقين إلى المساعدة اللازمة والتي لا تتوفر في الغرف الصفية العادية، لذلك، فهي تمثل أداة أساسية في التنفيذ الفعّال للتعليم الدامج. ووفقاً لوزارة التربية والتعليم، يوجد حوالي ٨٦٠ غرفة مصادر حالياً في مدارس المملكة الحكومية[٣٩]. ورغم وجود ٣.٦٩٤ مدرسة حكومية عاملة في الأردن في السنة الدراسية ٢٠١٤-٢٠١٤، إلا أن ربعها فقط يحتوي على غرفة مصادر[٤٠]؛ وذلك إن دل على شيء، فهو يدل على تحسن كمي منذ بداية الاستراتيجية، إلا أن نوعية غرف المصادر لم تواكب التحسن الكمّي. الكادر والمراجع المتاحة ليست وحدها غير الكافية، بل أيضا الآليات في التشخيص والمتابعة، ونتيجة لذلك، أصبحت غرف المصادر تستخدم كأماكن خاصة يرسل إليها الطلاب الذين يفشل المعلمون في التعامل معهم، بدلاً من أن تستخدم كأداة فعّالة في التعليم الدامج.

التشخيص

واجه الأردن انتقاداً كبيراً بسبب وسائل التشخيص غير الملائمة في المدارس، فقبل إطلاق الاستراتيجية، كان يترك التشخيص بين أيدي معلمي الغرف الصفية وغرف المصادر أو تترك للفحص الطبي[٤١]. وأوضحت الاستراتيجية الوطنية للمعوقين العيوب التشخيصية في الأردن بأنها "عيوب في نظام التقصّي المبكر والخدمات التشخيصية". في محاولة لتحسين جودة التشخيص، قالت رئيسة قسم صعوبات التعلم في وزارة التربية والتعليم أن التطوير أصبح مختلفاً اليوم، وشرحت أنه حين يرسَل الطالب إلى غرفة المراجع من أجل الحصول على المساعدة، يتم بعث كتاب إلى الوزارة ثم يرسَل الطالب/ـة إلى الفحص الطبي والبدني (بعد موافقة أولياء الأمور). وأضافت أنه في بعض الحالات تقوم الوزارة بزيارات ميدانية لتحديد احتياجات الطالب/ـة[٤٢].

يبين هذا الإجراء تطوراً ملموساً عن الاعتماد السابق على تحليل المعلم، إلا أن معلمي الصف وغرف المصادر قالوا أن العملية الجديدة نادراً ما تحدث. وأكدوا أنه بالرغم من محاولات الوزارة فب تحسين التشخيص، إلا أن الطلاب يرسلون إلى غرفة المراجع من قبل المعلمين، ويقوم معلمو الغرف بالتالي بتولي مهمة التشخيص دون مراجعة أو متابعة. أوضح معلمو المراجع المشاركون في مجموعات البحث بأنهم تنقصهم المعرفة اللازمة لاتخاذ بعض القرارات، لكن هذه الضرورة العملية تضع على عاتقهم مسؤولية كبيرة. كما اشتكى المعلمون من أن معلمو الصف غالباً ما يرسلون إلى غرف المصادر طلاباً يسببون المشاكل لا أكثر أو طلاباً ذو أداءٍ ضعيف؛ مؤكدين أن هذه الطريقة تؤدي إلى ازدحام غرف المصادر وتواجد طلاب لا يعانون من أي إعاقات.

---

[٣٨] يشاع الاعتقاد بأن المعلمين الأردنيين غير مدربين جيداً وورد ذلك عبر استطلاع الرأي عبر الهاتف الذي أجرية لخدمة هذا البحث. وحين سئل المشاركون عن "هل تعتقد أن معلمي المدارس الحكومية قد حصلوا على التدريب الكافي؟"/ كانت الإجابات ٨٠.٧٧% بالنفي، ١٢.٨٢ بالقبول و ٦.٤١ بعدم التأكد من الإجابة.

[٣٩] انظر حمزة محمود الشورى وأزنان تشي أحمد، "نرظة لبرامج التربية الخاصة في الأردن: الممارسات الحالية، التحديات، والتوقعات"، مجلة التربية الخاصة وإعادة التأهيل العدد ١٥، الأرقام ٣-٤ (٢٠١٤): ٢٤-٤٣.

[٤٠] المملكة الأردنية الهاشمية، الاستراتيجية الوطنية لشؤون الأشخاص المعوقين، الفصل ٣

[٤١] مركز "هوية"، مقابلة مع عبير شحاتيت

[٤٢] مركز "هوية، مقابلة مع دائرة التخطيط بوزارة التربية والتعليم، ٢٤ شباط ٢٠١٥.

المتابعة

أوضحت رئيسة قسم صعوبات التعلم بالوزارة أنه حين لا تتمكن الوزارة من إجراء الزيارات بنفسها نظراً لقصور عدد العاملين، فإن مديرياتها المحلية تقوم بمتابعة ومراقبة غرف المصادر في نطاق مسؤولياتها [٤٣]، وخلال عملية المتابعة، تتم مراجعة وإقرار برامج التربية الفردية التي من المفترض أن يصممها معلموا المصادر لكل طالب على حدة.

وأشار معلموا المصادر أنه نظراً للعدد الكبير من الطلاب ضمن مسؤوليتهم، عادة ما لا يتمكنون من وضع برامج تعليم فردية[٤٤]؛ علاوة على ما سبق، فقد نوّهوا إلى أنهم قلّما يزورون المديريات المحلية وأنه نادراً ما يتم سؤالهم عن برامج التعليم الفردية. ويمكن تفهّم عدم قدرة المديريات على أداء مهام المراقبة بسبب قلة عدد كوادرهم والعدد الكبير من غرف المصادر التابعة لكل مديرية. لذلك، فرغم زيادة عدد غرف المصادر المتاحة منذ بدء الاستراتيجية، إلا أن نوعيتها وتأثيرها في إدخال التعليم الدامج لا يزال محدوداً.

معلموا غرف المصادر

جرت بالأردن تحسينات معمّقة منذ ١٩٨٠ في مجال التدريب في التربية الخاصة. وبدأت الجامعة الأردنية بتوفير دبلوم مدته سنتين للتربية الخاصة منذ ١٩٨٠، وفي بداية التسعينيات بدأت بطرح شهادات الماجستير والدكتوراة في نفس التخصص[٤٥]؛ وتقدم العديد من المؤسسات الأكاديمية في الأردن اليوم برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراة في مجال التربية الخاصة.

إلا أن المعلمين الحاصلين على تدريب في التربية الخاصة، يعملون بداية في المدارس الخاصة بدلاً من المدارس الحكومية العامة. ولا تشترط وزارة التربية والتعليم على معلمي غرف المصادر شهادة في التربية الخاصة، وغالباً ما يكون معلموا غرف المصادر من خرّيجي الرياضيات أو اللغة العربية والحاصلين على إما دبلوم أو تدريب محدود في المتطلبات الخاصة للتعليم[٤٦]، ونتيجة لتلك الممارسات، يبقى النقص في معلمي التربية الخاصة المدرّبين والمدرج ضمن معيقات الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين واحد من أهم القضايا وأصعبها.

إن تركيز وزارة التربية والتعليم على تعيين معلمي الرياضيات والعربي بدلاً من معلّمي التربية الخاصة يدل على أن الوزارة لم تجهّز غرف المصادر للأشخاص المعوقين، وبدلاً من ذلك، قامت الوزارة بتعيين موظفين في غرف المصادر من أجل مساعدة طلاب يعانون من صعوبات تعلّم بسيطة والطلبة المتأخرين في صفوفهم لا أكثر. رغم ذلك، يستمر إرسال الطلاب المعوقين بمختلف أنواع إعاقاتهم إلى غرف المصادر. ولأن المعلمين غير مؤهلين كفاية للتعامل معهم، يواجه الطلبة من المعوقين صعوبات مشابهة لتلك الموجودة في غرف الصف العادية.

غرف مصادر بلا مصادر

أشار كل من الطلاب المعوقين ومدراء المدارس العامة ومعلمي غرف المصادر أن غرف المصادر دوماً ما تكون غير مجهّزة بالكامل بما يخدم الطلبة المعوقين. وبررت وزارة التربية والتعليم ذلك بتدفّق اللاجئين والضغوط المتواصلة على كاهل الوزارة وميزانيتها المحدودة مما أدى إلى نقص في الموارد حتى للطلاب "العاديين"- فلا شك بحدوث نقص في مصادر الطلبة المعوقين[٤٧]. وبعيداً عن مسألة الأولويات الجدلية، فإن النواقص قد دفعت بمعلّمي الصف إلى تحويل الطلاب إلى الكادر غير المؤهل وغرف المصادر غير المجهزة. وبالتالي، فإن العديد من الطلبة المعوقين يعتبر غرف المصادر بمثابة مركز عناية وليست مساحة للتعلّم.

---

[٤٣] سمير أبو شمس وعلاء نزال، "الفرص المتكافئة في التعليم: وضع الأطفال المعوقين في الأردن"، اليونسكو ومنظمة Handicap International، ٢٠١٣: إسكوا، "مسح أوجه عدم الإنصاف: الأشخاص المعوقين الجسدية في الأردن؛" وميادة الناطور في "الممارسات والمعوقات الحالية"، المجلة العالمية للتربية الخاصة العدد ٢٣، رقم ٢ (٢٠٠٨): ٦٨-٧٤.

[٤٤] مركز "هوية"، مقابلة مع عبير شحاتيت.

[٤٥] الشورى وأحمد، "مراجعة لبرامج التربية الخاصة في الأردن"، ٣٥.

[٤٦] من المفروض أن يخصص لغرفة المراجع معلمين اثنين، لاحظ فريق بحثنا بأن غرف المصادر غالباً ما تتألف من معلم واحد. وقد أكد هذه الملاحظة معلمي غرف المصادر أنفسهم ممن تحدثنا معهم، ونوّهت عبير شحاتيت أن هذه هي الحالة في واقع الأمر في بعض الأحيان.

٤٧ الشورى وأحمد، "مراجعة لبرامج التربية الخاصة في الأردن"، ٣٥.

٤٨ مركز "هوية"، مقابلة مع عبير شحاتيت

٤٩ اشار المشاركون في استطلاع الرأي عبر الهاتف لغايات هذا البحث أيضاً باعتقادهم بأن النقص في المراجع موجود في المدارس، ومن المشاركين الـ٥٠٠، أشار ٨١% منهم بأن المدارس غير مجهزة بمواد التعلّم المناسبة.

## ٤. التعليم الدامج: نظرة أكثر شمولية

### ١.٤ ما وراء الإصلاح القانوني

متداركاً الفرق الكبير بين ما يسنّه قانون حقوق الأشخاص المعوقين وما تم تنفيذه فعلياً منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية، يعمل المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين على تعديل ذلك القانون [٤٨]. وقد صمّمت التغييرات لتناول الغموض والهفوات الموجودة في القانون، وذلك من أجل ضمان أن يصبح القانون أوضح وأسهل في التطبيق.

تعدّ تلك التعديلات غاية في الأهمية، فقانون حقوق الأشخاص المعوقين يشوبه الغموض ويترك مساحة فارغة للعديد من التفسيرات. مثلاً، حين يدعو القانون ظاهرياً بضرورة ضمان الوصول السهل إلى المدارس، ينص على "ضرورة عمل التحسينات اللازمة عند الاستطاعة"[٤٩]. ولا بد من إزالة كافة البيانات التي تسبب عدم الوضوح رغم كثرتها، بحيث توضّح: ١) الالتزامات المطلوبة، ٢) الجهة المسؤولة عن تنفيذ المتطلبات بكل تحديد، ٣) عقوبة واضحة وسهلة التطبيق على كل من يقصّر في تنفيذ البنود في القانون.

ومن المتوقع أن تعالج تعديلات المجلس العديد من المشاكل والعيوب. إلا أنه حتى لو تمت مناقشة جميع القضايا في التعديلات الجديدة، تبقى التعديلات القانونية غير كافية لضمان استفادة المعوقين من حقوقهم في التعليم الدامج على قدم المساواة؛ فوفق الفقرات السابقة، العديد من العيوب الحالية في التعليم الدامج ليست نتيجة للوضع القانوني، بل بسبب آليات تنفيذ القانون (أو عدمه).

### ٢.٤ التغيير الاجتماعي إلى جانب التغيير القانوني

كما هو الحال مع العمل الحقوقي في سياقات مختلفة، وعلى المستويين المحلي والعالمي، فإن جهود الأردن نحو تحقيق التعليم الدامج كان مركّزاً في التغيير القانوني على وجه التحديد. ونتيجة لهذا التركيز المحدد، انحرف الاهتمام عن المجالات الأخرى من نطاق العمل والمهمة في التحول الاجتماعي الضروري لضمان قدرة القوانين على إحداث التغيير.

وتباعاً للتغيرات القانونية المحلية المطلوبة من أجل ضمان حقوق الإنسان العالمية على المستوى المحلي، لا بد من إجراء تغيير وتحول اجتماعي. ومع حدوث تجاهل لآليات التكيف الاجتماعي بشكل متكرر في القوانين الدولية والعمل الإصلاحي لحقوق الإنسان، وبذلك كان اهتمام الأردن بها قليلا أيضاً، لكنها لا تقل أهمية وتأثيراً عن الآليات القانونية[٥٠].

إن ضمان تمتع الأشخاص المعوقين في الأردن بحقوقهم وبالتساوي يتطلب تقديراً أكبر لقيم العدالة الاجتماعية وفهماً أعمق لمفهوم العدالة الاجتماعية كمبدأ يلزمنا بإعادة النظر في أخلاقنا وعاداتنا وهويتنا وحدود مجتمعاتنا[٥١]. إذا لم تطبّق هذه العملية في طريقة النظر إلى الأشخاص المعوقين، ستبقى حقوقهم تعامَل وكانها أقل أهمية من حقوق "الأشخاص الطبيعيين". وفعلياً يجدر بنا مراجعة مفهوم "طبيعيين" كتحدٍ أمامنا كي لا نرى الأشخاص المعوقين وكأنهم غير طبيعيين.

---

٥٠ مركز "هوية"، مقابلة مع حسين أبو فراش
٥١ المملكة الردنية الهاشمية، قانون حقوق الأشخاص المعوقين، الفقرة (٤)(هـ).
٥٢ لورد وستين، "الهيئة الوطنية لقانون حقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المعوقين"
٥٣ للمناقشة حول العدالة الاجتماعية كمفهوم ديناميكي، انظر إي جي كرمل، "العدالة الاجتماعية في الأردن"، مركز "هوية" ٢٠١٤، ١٤-١٧، <http://identity-center.org/en/node/386>
٥٤ تشير الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين أن من أهم عوائق تنفيذها هو السلوك الثقافي والتقليدي السائد الذي يؤثر سلباً على الأشخاص المعوقين وأسرهم وتزيد من معاناتهم، انظر المملكة الأردنية الهاشمية، الاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين، الفصل ٥

لا بد من حدوث تحوّل لفهمنا للإعاقة، بدلاً من أن تكون مشكلة صحية في الإنسان تستوجب العطف إلى مفهوم مختلف جداً على أنها علاقة الشخص بجسده وخصائصه من جهة وبين المجتمع والبيئة التي يعيش فيها المعوق من جهة أخرى. من هذا المنظور، الإعاقة لا تستدعي تعاطف المجتمع، بل مساعدته في تمكين الأشخاص المعوقين من إزالة مختلف العوائق الاجتماعية والبيئية. فاستمرار الإمدادات الخيرية للأشخاص المعوقين لا تساعدهم في التطور والازدهار، وإنما يتم ذلك باحترام أكبر لحقوقهم كأشخاص.

### ٣.٤ الخلل بالبداية: المشكلة لا تحل بالقانون فقط

رغم وضع التكيف الاجتماعي كهدف من أهداف الاستراتيجية الوطنية للاشخاص المعوقين، إلا أن القليل من البرامج نحو هذا التوجه قد تم تبنّيها منذ إطلاق الاستراتيجية[٥٢]. وقد ركّز الأشخاص المعوقين ومنظمات المجتمع المدني في مجموعات التركيز على أن القبول الاجتماعي (خاصة للمعوقين جسديا) قد بدأ بالتحسن البطيء في الأردن على مر ٢٥ سنة، إلا أن الأشخاص المعوقين لا يزالون يواجهون مظاهر التمييز المجحف. ورغم أن فكرة الأشخاص المعوقين بأنهم "فضائيين أو غير طبيعيين" باتت أقل شيوعاً[٥٣]، إلا أن المعوقين لا يزالون يشعرون بأنهم مشاريع خيرية بدلاً من اعتبارهم أشخاصاً مستقلّين.

المفارقة هنا مهمة جداً، فإذا ما استمر الأردنيون بالنظر إلى الأشخاص المعوقين وكأنهم جهة للتبرّع بدلاً من أشخاص ذوي حقوق، فلن يتمكنوا من تحقيق الحق في التعليم للمعوقين، عدا عن حقوقهم في التعليم الدامج. وقبل تفعيل القانون، يجب على الأردنيين الاعتقاد بأن المعوقين لهم الحق في التعليم الدامج، وأن لهم الحق في الاستفادة من هذا التعليم، وأن المجتمع ككل سيستفيد منه. إلا أن هذا الاعتقاد غير سائد حتى اللحظة، ففي استطلاع الرأي عبر الهاتف في هذا البحث، أبدى فقط نصف المشاركين الـ٥٠٠ في هذا البحث دعمهم للتعليم الدامج للأشخاص المعوقين. علاوة على ما سبق، أشار البحث ايضاً أن ثمة تأييد أكبر لتعليم الطلبة من المعوقين في غرف منفصلة بدلاً من البيئات الدامجة[٥٤].

إن التمييز المستمر ضد الأشخاص المعوقين يعيق وصولهم إلى التعليم الدامج في مستويين، الأول وهو فطري والمتمثل في الرفض الكبير للطلاب وأهاليهم لدمج الأشخاص المعوقين في نفس الغرف الصفية مع الطلاب من غير الإعاقات؛ والمستوى الثاني هو أثر ذلك الرفض على آراء المعلمين مما يدفعهم إلى رفض الجهود القانونية التي تضمن حق التعليم للأشخاص المعوقين.

#### ١.٣.٤ رفض المجتمع للتعليم الدامج

نتيجة لوجود ثقافة العيب والوصمة الاجتماعية حول الأشخاص المعوقين، يضطر الأهل عادة إلى عدم الكشف عن وجود أفراد معاقين في العائلة. وقد ركّز مشاركو البحث من العاملين في المنظمات المجتمعية المختصة بشؤون المعوقين على أن عادة إخفاء حالات الإعاقات الشابة سائدة جداً في المناطق القروية من المملكة، وهي أكثر شيوعاً لحالات إعاقات الإناث.

وفي السياق ذاته، بدلاً من إرسال الاطفال المعوقين إلى مدرسة عامة أو خاصة، يرتأي العديد من الأهل إرساله/ا إلى مؤسسة يبقى فيها الطفل طوال الوقت. وأشار ممثل عن وزارة التنمية الاجتماعية أن هذه السلوكيات شائعة لدرجة أن المؤسسات الخمس التابعة للوزارة التي توفر الرعاية الصباحية والمسائية قد امتلأت قدرتها الاستيعابية بالكامل[٥٥].

---

[٥٣] استخدمت كلمة "فضائيين" من قبل عدد من المشاركين المعوقين في مجموعات البحث في محاولة لشرح ما يشعرون به بسبب نظرة المجتمع إلى الأشخاص المعوقين.

[٥٤] حين سئل المشاركون "هل تعتقد أنه يجب تدريس الأشخاص المعوقين في المدارس العامة إلى جانب الطلاب الآخرين؟" أجاب ٥٠% منهم بالموافقة، في حين أجاب ٣٩.٧٤% منهم بالنفي، و١٠.٢٥% أجابوا بعدم التأكد. وحين سئل المشاركون "هل تعتقد أنه من الأفضل تدريس الطبة المعوقين في غرف منفصلة ضمن المدارس الحكومية؟" أجاب ٥٨.٤٤% منهم بالموافقة، ٢٨.٥٧% منهم بالنفي، و ١٢.٩٩% منهم كانوا غير متأكدين.

[٥٥] مركز "هوية"، مقابلة مع موظفين متعددين من وزارة التنمية الاجتماعية، ٣ شباط ٢٠١٥.

وقد تناول الطلاب والمعلمون من المناطق القروية المشاركون في البحث أسباباً عديدة وراء إخفاء الأطفال المعوقين واستبعادهم. لثقافة العيب دور كبير في هذه الأسباب، إلا أنهم أشاروا أيضاً إلى خوف الأهل وأطفالهم الآخرين (خاصة الإناث) من عدم القدرة على تزويجهن إذا ما عرف الآخرون بوجود أشقاء معاقين. كما وضّحوا أن العديد من الأهالي يرفضون تسجيل أبناءهم من المعوقين في المدارس خوفاً من دفع مبالغ أكبر على تعليمهم.

في المناطق الحضرية من المملكة، تعدّ عادة إخفاء الأطفال المعوقين واستبعادهم أقل شيوعاً، إلا أن العديد من الأهالي يستمرون بالامتناع عن إدخال أطفالهم المعوقين إلى المدارس بسبب عدم اقتناعهم بالمبررات وراء التكاليف الباهظة. وبسبب عدم الإيمان بالقدرات الكامنة في الأطفال المعوقين، يرفض العديد من الأهالي الاستثمار في تعليم أبنائهم أو بناتهم من المعوقين.

كما لوحظ رفض الأهالي للطلاب من غير الإعاقات اتجاه التعليم الدامج خلال المقابلات ومجموعات العمل. وأشار مدراء المدارس العامة والخاصة أن أهالي الطلاب من غير إعاقات غالباً ما يعترضون على تواجد طلاب معوقين في نفس الغرف الصفية مع ابنائهم وبناتهم (أو جمعهم في صف به عدد كبير من المعوقين). يعدّ هذا الرفض نتيجة مباشرة لنقص الوعي في مجال الإعاقة، مما دفع ببعض الأهالي- وأبنائهم – إلى النظر إلى الإعاقة وكأنها مرض قد ينتقل إلى الأشخاص "العاديين".

وأظهر الطلاب من غير الإعاقات ممن شارك في مجموعات البحث مستويات متباينة من الدعم لفكرة التعليم الدامج. ففي حين عبّر بعضهم عن ترحيبهم بوجود أشخاص ذوي إعاقات في مدارسهم، في حين قال البعض الآخر أنه إن كان لا بد من تدريس الطلبة المعوقين، فيجب أن يتم ذلك في مراكز منفصلة. إلا أن معظم الطلبة قد تراوح ما بين هذين الرأيين، مؤكّدين عدم وجود مشكلة في تواجد بعض أنواع الإعاقة في صفوفهم (خاصة الإعاقات الحركية) وعبر بعضهم عن الرفض لأنواع أخرى (العقلية).

### ٢.٣.٤ رفض المربّين للتعليم الدامج

كما يؤثر عدم الإيمان بقدرات الأشخاص المعوقين وبحقوقهم في التعليم الدامج على طريقة تناول المربّين لبيئات التعلّم الدامج، كما أشار الطلاب المعوقين في مجموعات البحث أن نظرائهم لا يعاملونهم بطريقة سيئة فحسب، بل حتى أن معظم المعلمين لا يتخذون الإجراءات الكافية لمنع هذه السلوكيات. في الحقيقة، لقد أشار عدد من الأشخاص المعوقين إلى أن المعلمين أنفسهم يعاملون الطلاب المعوقين بنفس الطريقة السيئة، مثل إطلاق ألقاب سيئة عليهم، أو إبقاء مسافة فيما بينهم، أو إهمالهم بالكامل كما لو كانوا عبئاً على الصف.

إن امتناع العديد من المعلمين عن إدماج الطلبة المعوقين أو تشجيع الطلاب الآخرين على التعامل معهم بشكل جيد يمثل عائقاً أمام إيجاد بيئات التعليم الدامج، فمع غياب تأثير المعلمين الإيجابي لن يتم تحقيق التعليم الدامج على أرض الواقع. لكن كما هو الأمر في موضوع التقبل الاجتماعي للإعاقة، لم يتم تأمين انضمام المعلمين بسبب غياب الوعي والتفهم. وأشار بحث معمّق أن مفهوم التعليم الدامج لا يزال يشوبه الغموض سواء لدى الأردنيين أو المربّين الأردنيين على حد سواء[٥٦]. وقد عزز مركز "هوية" هذه الاستنتاجات من خلال المقابلات ومجموعات العمل. وأقر العديد من المعلمين الذين شاركوا في بحثنا بأنهم لم يفهموا حقاً ماهية التعليم الدامج وما هي أساليبه، وعرّفه آخرون بأنه التحاق الطلاب بالمؤسسة التعليمية ذاتها فحسب.

هذا النقص في الفهم غير مفاجئ، علماً بأن وزارة التربية والتعليم لا توفر تدريباً للمعلمين، وتكتفي بتطوير مؤسسات التعليم الدامج. وفي واقع الأمر، تبدو الوزارة نفسها غير مقتنعة بأهمية التعليم الدامج، لأنها تواصل بذل جهودها في التعليم الخاص في المدارس الخاصة المنفصلة، موظّفة أغلب الكوادر في التربية الخاصة في هذه المؤسسات بدلاً من توظيفهم في المدارس الحكومية العامة.

[٥٦] الشورى وأحمد، "التوجه نحو التعليم الدامج للطلاب المعوقين في الأردن"، بشير أبو هامور وحنان الحموز "التربية الخاصة في الأردن"، "المجلة العالمية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة العدد ٢٩، رقم ١ (٢٠١٣): ١٠٥-١١٥، و ج الخطيب وف الخطيب "تعليم الطلاب المعوقين الطفيفة والذهنية في الأردن"، "مجلة الهيئة الدولية للتربية الخاصة العدد ٨، الرقم ١ (٢٠٠٨): ١٠٩-١١٦.

## ٥. توصيات

إن التعليم الدامج ليس مشروعاً رخيص التكلفة، بل يحتاج إلى مرافق حديثة وكوادر ضخمة. وحتى اللحظة، تبدو الحكومة الأردنية غير مهتمة بتخصيص المبالغ الضرورية لتحقيق التعليم الدامج. وما تم تخصيصه إلى الآن للمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين ووزارة التربية والتعليم لا يكفي، وبالتالي ما خصصته الوزارة لقسم التربية الخاصة لا يعدّ كافياً كذلك[٥٧]. وكنتيجة لهذه القيود المرتبطة بالميزانية، فإن سرعة وفعالية التوجه نحو التعليم الدامج ما تزال محدودة.

وعلى الرغم من ضرورة تخصيص الحكومة لمصادر أكبر للتعليم الدامج (والتعليم بشكل عام)[٥٨]، يمكن القيام بإجراءات ما ضمن محددات الموازنة الحالية من أجل ضمان تعزيز الوعي الكافي والمشاركة الفاعلة في مزيد من التطوير عند تخصيص موازنة كافية في المستقبل. تركّز التوصيات التالية على إجراءات بتكلفة فعّالة من أجل مساعدة الأردن في إيجاد أساس متين تبني عليه نظاماً فاعلاً للتعليم الدامج.

### ٥.١ تعزيز الوعي

#### ٥.١.١ حملات التوعية الوطنية

- ❖ على منظمات المجتمع المدني المدنية (ومن الأفضل بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين) أن تنظم حملات توعوية حول حقوق الأشخاص المعوقين.
- ❖ انطلقت بعض البرامج مثل برنامج المجلس الأعلى "قدرات مختلفة"، إلا أن الإنفاق على مثل هذه البرامج يجب أن يكون أعلى.
- ❖ من أجل مضاعفة أثر تلك البرامج، يجب أن تتعاون كل من وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين مع الجهات العاملة في مجال حقوق المعوقين، حيث توجد عدد من المنظمات المدنية التي تملك الخبرة المطلوبة والرغبة الحقيقية لإطلاق مثل هذه الحملات.
- ❖ يجب أن تركز حملات التوعية على الغايات التالية:
  - تعزيز فهم الإعاقة على أنها العلاقة مع بيئة الشخص بدلاً من العلاقة مع الشخص نفسه.
  - توضيح حقوق الأشخاص المعوقين.
  - إبراز الأشخاص المعوقين كأفراد فاعلين وليس كعبء على المجتمع، مما يساهم في تعزيز غايات الحملات
  - توفير مفاهيم ومصطلحات أكثر إيجابية وشمولاً في النقاش حول الأشخاص المعوقين.
  - إلقاء الضوء على فوائد التعليم الدامج سواء للطلاب المعوقين والطلاب بدون إعاقة.

[٥٧] في الموازنة العامة لعام ٢٠١٤، تم تخصيص ٩٠٣,٥٢٩,٠٠٠ دينار لوزارة التربية والتعليم، منها ٤,٢٢٥,٠٠٠ دينار للتربية الخاصة. وفي نفس الموازنة، حصل المجلس الأعلى لشؤون المعوقين على ٤,٠٦٦,٠٠٠ دينار. انظر هيئة الموازنة العامة للملكة الأردنية الهاشمية، "الموازنة العامة ٢٠١٤" <http://www.gbd.gov.jo/gbd/content/budget/MD/ar/2014/2.pdf>

[٥٨] أشارت مجموعات العمل والمسوحات الهاتفية إلى وجود دعم محدود في رفع رسوم المدارس العامة من أجل تحسين نوعية التعليم العام. وحين سئل المشاركين بالمسح: "هل تؤيد زيادة بسيطة على الضرائب أو الرسوم مقابل تحسين نوعية التعليم الحكومي في الأردن؟"، أجاب ٥٨.٩٧% بالرفض، و ٣٥.٩& بالموافقة و ٥.١٣% بعدم التأكد. وبين معظم المشاركين في مجموعات البحث أنهم يدعمونها بالمبدأ، إلا أنهم لا يثقون باستخدام الحكومة للأموال العامة وبالتالي لا يشجعون أي زيادة في الضريبة أو الرسوم.

- إبراز قصص النجاح الخاصة بالمعوقين ممن يمكنهم القيام بدور مثل يُحتذى لغيرهم من المعوقين. فهناك العديد من الأفراد الملهمين من المجتمع الأردني ممن لديهم إعاقات وفي نفس الوقت يملكون الطاقة والتصميم للانخراط في مثل هذه الحملات، حيث يمكنهم مشاركة قصص نجاحهم وإبراز قدرات الأشخاص المعوقين.

### ٢.١.٥ الوصول إلى الطلاب

❖ إلى جانب حملات التوعية العامة، لا بد من العمل مع المدارس من أجل الوصول إلى فئة الأردنيين صغار السن. ويجب أن تركّز هذه الجهود على جعل الإعاقات أمراً طبيعياً في المدارس، بحيث يبدأ الأطفال باستيعاب الإعاقة كاختلاف وليس كأمر خارج عن المألوف.
❖ يمكن تحقيق ذلك من خلال أنشطة مدرسية تبيّن الإعاقات بعيداً عن الصورة النمطية السلبية للإعاقة، ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة:
- إعداد عروض تناقش الإعاقات أو يقوم بعرضها أشخاص معوقون.
- إعداد فيديو وأفلام عن الأشخاص المعوقين.
- تنظيم مسرحيات من أجل جعل الإعاقة أمراً طبيعياً. (توجد العديد من المسارح في الأردن مثل مسرح البلد، الذي يركز على العدالة الاجتماعية والرغبة بالانخراط في مشاريع من هذا النوع).

❖ يمكن أن تساهم المدارس في جعل الإعاقة أمراً طبيعياً من خلال توفير كتب شاملة ومواد تعليمية، حيث تُطبع الآلاف من أوراق العمل سنوياً مع صور لأشخاص، وبتعديل بسيط غير مكلف يمكن إضافة صور لأشخاص معوقين.
❖ يمكن إيجاد فهم إيجابي أكثر للإعاقة وبيئة شاملة أكثر بإزالة الوصمة الاجتماعية إلى جانب القيام بدعم إضافي وزيارات لغرف المصادر. ويمكن إعطاء غرف المصادر اسماً أكثر إيجابية مثل "مراكز التعلّم" وجعلها تخدم الطلاب المعوقين والطلبة المتقدّمين على حدّ سواء.

## ٢.٥ تحليل لإمكانية الوصول إلى مباني المدارس

❖ بناء مدارس جديدة وتجديد المباني القائمة، فهي عملية غير مكلفة. ومع التطورات البطيئة في هذا الخصوص، يجب وضع المعلومات المتعلقة بمواقع المدارس المتاحة لاستقبال المعوقين في المتناول، بحيث يتم استخدام هذه التطورات بالشكل الأمثل للغايات التي انطلقت منها.
❖ يتطلب ذلك بدايةً تحليلاً شاملاً لإمكانية الوصول للمدارس العامة والخاصة في الأردن، ويمكن القيام بذلك سواء عبر وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للأشخاص المعوقين أو عبر شبكات منظمات المجتمع المدني و/أو المنظمات غير الحكومية العالمية.
❖ يجب على وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للأشخاص المعوقين أن يقوموا بتوفير المعلومات للعامة فور جمعها، خاصة للطلاب المعوقين وذويهم.

## ٣.٥ الدعم من غير معلّم

على الرغم من تخصيص مبالغ محدودة جداً لوزارة التربية والتعليم، وقسم التربية الخاصة على وجه التحديد، بما لا يكفي تكاليف توظيف معلمين جدد وتوفير موارد جديدة، إلا أنه يمكن تطبيق أنظمة بسيطة في المدارس من أجل المساهمة في حل هذه المشكلات. المثالين الموضحين أدناه يعكسان توصيات تم اقتراحها بشكل متكرر من قبل الأشخاص المعوقين ممن شاركوا ببحثنا:

### ١.٣.٥ نظام صديق

❖ يجب أن تضع كل مدرسة نظاماً يمنح الطلاب المتقدّمين (الذين لا يحصلون على الاهتمام الكافي لتنمية مهاراتهم) والطلاب المعوقين فرصاً للانضمام إلى نظام صديق، بحيث يتمكن الطالب المتفوق من التطوّع لمساعدة الطلاب الآخرين في التغلب على الصعوبات التي تواجههم في المدرسة نتيجة نقص الموارد.
❖ يساعد البرنامج الطلاب المعوقين في إتمام دراستهم ويساعدهم في التفاعل مع أصدقائهم وغيرهم من الطلاب، مما يعزز من ثقتهم بأنفسهم. في حين سوف يساعد البرنامج الطالب المتفوق من الناحية الأخرى على تكوين فهم أكبر للاختلاف والتعايش.

❖ مع الأخذ بالاعتبار أن قسم صعوبات التعلم وقسم الطلاب الموهوبين يقعان ضمن دائرة التربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم، يمكن تنسيق هذا البرنامج/ النظام من خارج هذه الدائرة.

### ٢.٣.٥ برامج الرعاية

❖ تماشياً مع برامج الكفالة الحالية التي يكفل بها مواطن يتيم ويدفع له رسوم التعليم، يمكن تطبيق ذات الفكرة من أجل كفالة تعليم شخص ذا إعاقة ممن لا يقدر على تأمين رسوم التعليم.
❖ ضمان وصول الأشخاص المعوقين إلى التعليم العام بحيث لا يطلب منهم تمويل للتعليم، بل تخصّص مساهمات لضمان وصول الطلاب إلى:
- وسائل المواصلات من وإلى المدرسة، والتي قد تكون باهظة نوعاً ما خاصة في المناطق النائية من المملكة.
- مصادر التعلّم الخاص التي لا توفرها المدارس.
- مساعدة تعليمية خاصة ضمن المدارس الحكومية.

❖ يمكن تنظيم برامج الرعاية من خلال وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني وصناديق الزكاة.

## ٤.٥ تدريب المعلمين

### ١.٤.٥ التدريب المصوّر عبر الفيديو

❖ نظراً لمخصصات الموازنة الحالية، تعتبر جلسات التدريب الشاملة حول التعليم الدامج عبر المملكة أمراً بعيداً عن المتناول، لكن يمكن أن تستخدم التدريبات المصوّرة عبر الفيديو بديلاً قليل التكلفة لذلك الهدف.
❖ أنتجت جمعية الكرك للإعاقات الحركية فيديو تدريبي لتعليم الأطباء والممرضين كيفية التواصل مع المرضى الصمّ بالاعتماد على برنامج تدريبي نفّذته الجمعية في مستشفى الكرك الحكومي. ومن الممكن استخدام هذا الفيديو كمثال فعّال لإنتاج فيديو خاص بالمعلمين. (وأشار مدير جمعية الكرك للإعاقات الحركية والأمين العام لحزب مساواة، زهير الشرفاء، إلى استعداده لإعادة التجربة للمدارس إذا ما توفر التمويل المطلوب).
❖ يجب أن تركز التدريبات المصوّرة على ما يلي:
- أساليب التعليم الدامج.
- تثقيف الطلاب المعوقين على اختلاف إعاقاتهم.
- توضيح إجراءات تكييفية بسيطة للمعلمين والمدراء من شأنها مساعدة الطلبة المعوقين في المدارس.

### ٢.٤.٥ تدريب المعلمين: الهدف الذي يجب تخصيص الدعم المالي له

❖ يمكن البدء بتدريب المعلمين بواسطة مبادرات منخفضة التكلفة مثل التدريب بالفيديو، إلا أن النجاح طويل الأمد للتعليم الدامج في الأردن يعتمد على جودة التدريب الذي يتلقاه المعلمين. يجب رفع مخصصات الموازنة لوزارة التربية والتعليم أكثر من المخصصات الحالية، كما يجب زيادة الدعم لدائرة التربية الخاصة بشكل كبير.
❖ التمويل عنصر أساسي بحيث يجب أن يحصل كل طرف عامل بالتعليم على التدريب والوعي الكافي بخصوص التعليم الدامج لضمان مشاركتهم الفاعلة.
❖ يجب أن يتم التدريب على كافة الأصعدة، فالمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين عليه أن يوفر التدريب لكافة دوائر وزارة التربية والتعليم، دون الاقتصار على دائرة التربية الخاصة. وفي المقابل، على الوزارة أن تضمن أن جميع المدراء وإدارات المدارس والمستشارين الأكاديميين يفهمون مبدأ التعليم الدامج ويقدّرون منافعه. وبالتالي يجب أن يمتد التدريب الشامل ليشمل المعلمين.
❖ يجب أن يمتد تدريب ما قبل العمل للمعلمين حتى يشمل جزءاً كبيراً من التعليم الدامج، كما يجب توفير دورات للتطوير المهني بتكرار أكبر وأهداف أهم حتى يبقى المعلمون على اطّلاع على أحدث السبل في تحقيق البيئات الدامجة الناجعة.

## ٥.٥ التنسيق

### ١.٥.٥ التنسيق الحكومي الداخلي

- ❖ إن التنسيق المحدود بين الجهات الحكومية المعنية (وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لشؤون الاشخاص المعوقين) يعيق التنفيذ الفعّال للاستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين، كما يجب تحديد وتوضيح المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل هيئة كي لا تسقط هذه المسؤوليات بين الفجوات أو لا تترك متهاوية بين الدوائر المختلفة.
- ❖ إن اعتبار المجلس الأعلى للأشخاص المعوقين الهيئة القانونية الوحيدة المسؤولة عن مراقبة تطبيق قانون حقوق الأشخاص المعوقين أدّى إلى تقليص التزاماتها في تطبيق التعليم الدامج. توصف هذه المشكلة بالساكنة رغم إدراك المجلس لدوره كجهة مسؤولة فقط عن التشريع وداعمة لتنفيذ القانون وإدخاله في صلب الأنشطة التنفيذية[٥٩].
- ❖ يجب سد الفجوات في المسؤوليات، حيث يجب إنشاء هيئة مسؤولة عن جميع القضايا المرتبطة باحتياجات الأشخاص المعوقين. فحين كان يعتقد العديد من المعنيين بأن هذه المسؤولية تقع ضمن مهام المجلس الأعلى للأشخاص المعوقين، إلا أن شيئاً من هذه الآمال لم يتحقق حتى اللحظة، وإن لم يكن المجلس ليؤدي هذا الدور، فإن جهة منفصلة عليها أن تتصرف كحلقة وصل فيما يتعلق بالأشخاص المعوقين.
- ❖ من أجل تطوير وتحسين عملية التنسيق، لا بد من تعيين ممثل عن المجلس الأعلى لشؤون الاشخاص المعوقين للعمل داخل دائرة التربية الخاصة لدى وزارة التربية والتعليم، حيث لا يضمن هذا التمثيل تطبيق السياسات إلى برامج فعلية فحسب، وإنما يضمن نجاح عملية المراقبة الفاعلة لتطبيق الاستراتيجية.

### ٢.٥.٥ التنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني

- ❖ يوجد حالياً في الأردن عدد جيد من المنظمات المجتمعية صاحبة الخبرة في شؤون المعوقين، وهي تمثل قاعدة فعّالة جداً التي يمكن للوزارة والمجلس من خلالها معرفة آراء الأشخاص المعوقين اتجاه سياساتهما وبرامجهما. ووفقاً لشروط اللجنة المعنية بشؤون الأشخاص المعوقين، يجب أن يتوفر في المجلس الأعلى موظفين من المعوقين يشاركون في تشكيل وتنفيذ ومراقبة الاستراتيجية الوطنية لشؤون المعوقين، وتعد هذه الخطوة مهمة جداً وذات فعالية كبيرة، إلا أن فعالية كل من المجلس والوزارة تزداد مع الفهم الأكبر لآراء المنظمات المجتمعية العاملة في هذا المجال على أرض الواقع.
- ❖ المطلب الوحيد والأكبر الذي طرحه الأشخاص المشاركين في هذا البحث هو أن يعامَلوا كأفراد فاعلين في المجتمع وأن يتم إدماجهم في عملية صنع القرار بشكل أكبر.
- ❖ ركّزت المنظمات المجتمعية المختصة بشؤون المعوقين على كون وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى غير متقبّلين في معظم الأحيان لأشكال التنسيق أو تبادل الدعم معها.
- ❖ يتألف الاتحاد الأردني للإعاقات من ٣١ منظمة عاملة في شؤون الإعاقة وتمثّل هيئة نشطة يمكن للحكومة أن تنسّق العمل معها بشكل أفضل من أجل تطوير وتنفيذ سياساتها.

[٥٩] مركز "هوية"، مقابلة مع حسين أبو فراش.